المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العدد 16A شباط 2025
No.16A Feb 2025

موقف اليمن في مجلس الامن الدولي من الحصار الاقتصادي على العراق 1990 – 1991

م. د. علي عطية كامل
مديرية تربية ذي قار / قسم الناصرية
ali.atte@utq.edu.iq

الملخص:
كان لحكومة اليمن متمثلا بممثلها عبد الله الاشطل في مجلس الامن الدولي موقفا متميزا تجاه القضية العراقية التي عرفت باسم الحالة بين العراق و الكويت ، حيث وقفت بالضد من الكثير من القرارات اثناء مدة عضويتها غير الدائمة للمدة 1990 – 1991 وخاص تلك التي دعت في مشاريعها الى الحرب على العراق و استخدام القوة العسكرية ، في حين نجدها ترفض القرارات الاخرى و تمتنع عن التصويت لتلك التي فرض فيها الحصار الاقتصادي على العراق وشعبه ، الا انها مع ذلك صوتت بالتأييد لصالح مجموعة من قرارات مجلس الامن الدولي التي دعت الى تقديم مساعدات انسانية للعراق و السماح له ببيع النفط وفق حصص محددة .
الكلمات المفتاحية: (اليمن - مجلس الامن الدولي - القضية العراقية – الكويت - الحصار الاقتصادي).

Yemen's position on the UN Security Council resolutions regarding Iraq 1990 – 1991

Dr.Ali Attia Kamel
Dhi Qar Education Directorate / Nasiriyah Department
ali.atte@utq.edu.iq

Abstract

The government of Yemen, represented by its representative Abdullah Al-Ashtal in the UN Security Council, had a distinguished position towards the Iraqi issue, which was known as the situation between Iraq and Kuwait, as it stood against many resolutions during its non permanent membership for the period 1990 - 1991, especially those that called in its projects for war. On Iraq and the use of military force, while we find it rejecting other resolutions and abstaining from voting for those in which the economic blockade was imposed on Iraq and its people, it nevertheless voted in support of a group of UN Security Council resolutions that called for providing humanitarian aid to Iraq and allowing it Selling oil according to specific quotas.
Opening words: (Yemen - UN Security Council - The Iraqi issue - Kuwait - The economic blockade)

المقدمة :

كان للجمهورية اليمنية موقفا واضحاً ومختلفاً من الدول العربية والمجاورة للعراق اثناء مدة عضويتها في مجلس الامن الدولي تجاه القضايا و الازمات التي حدثت ، وهذا متاتي من سياستها المنطلقة من احترام سياسات الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية و قراراتها الخارجية كذلك من سياستها الثورية غير الخاضعة لجهة استعمارية او احدى الدول الكبرى آنذاك.

فقد رات منذ بداية الازمة العراقية – الكويتية ان يمكن حلها بالطرق السلمية و عدم الحاجة الى استخدام القوى ، فمن هذا المنطلق وقفت بالضد من القرارات التي صوت عليها داخل مجلس الامن الدولي الداعية لاستخدام القوة لإخراج الجيش العراقي من الكويت ، مع ذلك فان اليمن ايدت البعض من قرارات مجلس الامن الدولي التي رات بها خدمة للشعب العراقي من خلال تقديم المساعدة وتخفيف حدة الحصار الاقتصادي المفروض .

من خلال البحث نحاول الاجابة على الاسئلة التالية :

1-ماهو موقف الحكومة اليمنية من ازمة الخليج الثانية ؟

2- هل ايدت اليمن جميع قرارات مجلس الامن الدولي ؟
3- ما كان موقف اليمن من قرارات فرض الحصار الاقتصادي على العراق ؟
4- ما موقف اليمن من اعلان الحرب على العراق ؟
5- هل تعرضت اليمن الى احراج نتيجة لموقفها تجاه الازمة العراقية – الكويتية ؟

جاء البحث بمقدمة واربع مباحث وخاتمة حيث تناول المبحث الاول حرب الخليج الثانية وموقف الحكومة اليمنية منها ، فيما تطرق المبحث الثاني الى موقف اليمن من القرارات الاولى لمجلس الامن الدولي عقب دخول الجيش العراق للكويت ، فيما عرض المبحث الثالث موقف الحكومة اليمنية من قرارات مجلس الامن الدولي لفرض الحصار الاقتصادي على العراق ، وجاء المبحث الاخير حول موقف اليمن من قرار اعلان الحرب على العراق فعلا من القرارات المترتبة علية .

المبحث الاول : حرب الخليج الثانية و موقف الحكومة اليمنية منها

بقيت مسألة الخلاف الحدودي بين العراق والكويت عالقة بينهما وسرعان ما تثار عندما يطالب العراق بضم الكويت باعتبارها جزء من الاراضي العراقية[1]. في الوقت الذي كانت الحرب العراقية الايرانية قائمة، استغلتها الكويت لاستثمار آبار النفط في المناطق الحدودية، الامر الذي اعتبرته الحكومة العراقية تجاوزا على سيادتها وطالبت الكويت ان تقدم أثمان ما ستغتله من البترول [2].

ما ان توقفت الحرب العراقية الإيرانية حتى بدا الكويتيون يطالبون العراق بأنهاء مشكلة الحدود بين الدولتين، وفاء لموقفهم الداعم للعراق في الحرب، الا ان رد الاخير كان يشير بأنه لا مجال للحديث عن موضوع الحدود في هذا الوقت، لتبدا بعد ذلك مرحلة جديدة من التصعيد السياسي كان اولها مسألة الديون حيث طالبت الحكومة الكويتية بديونها المستحقة على العراق فيما ردت الحكومة العراقية بطلب قروض جديدة ودعت الى تناسي المبالغ القديمة[3].

بالرغم من خروج العراق من حرب الخليج الاولى(1980 - 1988) قويا من الناحية العسكرية الا انه كان منهارا اقتصاديا[4]، فيما كان سعر النفط الذي يشكل حوالي 90% من دخل الحكومة العراقية و عملته الصعبة لم تكن بالمستوى نفسه الذي حققه العراق ودخله الكبير في السبعينيات وأوائل الثمانينيات، ومن أجل تسديد الديون كان على الحكومة العراقية ان تدفع ما يعادل سبعة ملايين دولار للبرميل سدادا للفوائد فقط وذلك لا يتحقق الا بسعر للبرميل يعادل خمسة وعشرين دولار للبرميل الواحد بينما كان السعر آنذاك ثمانية عشر دولار فقط [5] ، غير أن منظمة دول الأوبك [6] اتفقت على رفع السعر الى واحد وعشرين دولار للبرميل وتحديد حصص معينه للإنتاج من اجل ذلك، الا ان حكومة الكويت لم تلتزم بتلك الحصة المحددة، الامر الذي ادى الى هبوط السعر الى خمسة عشر دولار للبرميل والاكثر من ذلك كان الزيادة في الانتاج الكويت متأتية من حقل الرميلة الواقع على الحدود مع العراق[7] .

أدى ارتفاع انتاج الكويت للنفط الى زيادة تدهور الاوضاع الاقتصادية في العراق واتهمه الاخير حكومة الكويت بالتآمر عليه بالاتفاق مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية[8] . فأرسلت الحكومة العراقية في الخامس عشر من تموز عام 1990 مذكرة الى جامعة الدول العربية بينت فيها أن المسؤولين في الحكومة الكويتية يقومون بسرقة الثروة النفطية للعراق[9].

جاء الرد الكويتي على تلك المذكرة بمذكرة وجهتها ايضا الى جامعة الدول العربية ترفض فيها الاتهامات العراقية قائلة بأن العراق هو الذي اعتدى على أراضي كويتية وحفر ابارا داخلها للاستيلاء عليها، وطالبت بتشكيل لجنة تابعة للجامعة العربية تتولى تسوية النزاع الحدودي القائم بينهما[10]. في السادس والعشرين من تموز عام 1990 بلغت اعداد الحشود العراقية العسكرية على الحدود مع الكويت حوالي 30,000 جندي تعززهم الدبابات والآليات الثقيلة التي توضح عزم الحكومة العراقية الدخول و احتلال الكويت[11].

فمهما كانت الأسباب الجغرافية والسياسية والاقتصادية المتمثلة في طلب حكومة العراق ضم حقول النفط الحدودية مع الكويت كذلك اطماع بضم الكويت نفسها، الا ان النزاع حول القيادة والهيمنة الإقليمية تعتبر أهم محركات الأزمة، وبالفعل نشبت الأزمة في هذا التوقيت بين الدولتين حول الخلافات النفطية والديون[12].

حاولت السعودية احتواء الأزمة، من خلال عقد مؤتمر جدة في الحادي والثلاثون من تموز عام 1990 جمع حكومتي العراق والكويت، الا أن المؤتمر فشل في الوصول لإيجاد الحلول، لتخذ الحكومة العراقية في الليلة نفسها قرارا بدخول جيشها للكويت[13] .

كان موقف الحكومة اليمنية واضحا من الاجتياح العراقي، ففي القمة العربية الطارئة المنعقدة بالقاهرة الموافق العاشر من آب عام 1990 رفض ممثلها ادانة الحكومة العراقية بعد اجتياح الجيش العراقي في الثاني من آب عام 1990 للكويت، كذلك أكد رفض اليمن الاستعانة بقوات أجنبية لطرد الجيش العراقي من الكويت[14].

المبحث الثاني/ الموقف اليمني في مجلس الامن الدولي من القرارات (660 ، 661 ، 662) :

اولى مجلس الأمن الدولي اهتماما كبيرا بالأزمة العراقية الكويتية التي نشبت بهذا الوقت وكان في حالة انعقاد طوال مدة الأزمة، واجتمع خلالها مرتين على مستوى وزراء الخارجية الاول برئاسة وزير الخارجية الأمريكي، والثاني برئاسة وزير الخارجية السوفيتي، ولم يكن مجلس الأمن قد انعقد على هذا المستوى منذ إنشاء الأمم المتحدة عام1945 [15]. كذلك اصدر مجلس الامن الدولي خلال أربعة أشهر أكثر من اثنى عشر قرارا والتي وصفت بانها اكبر مجموعة قرارات صادرة من المجلس بهذا الشأن لتدل على عمق الاهتمام بالأزمة[16] .

في الثاني من آب عام 1990 وعلى اثر احتدام الخلافات بين الدولتين إلى درجة لم تجد معها وسائل المفاوضات الى حل دخل الجيش العراقي الى الكويت وسيطرة على نسبة كبيرة من الاراضي[17] ، ارسل ممثل الحكومة الكويتية رسالة الى مجلس الامن الدولي طالب فيها بالانعقاد الفوري والنظر في الحالة بين العراق والكويت، وبالفعل عقد المجلس اجتماعا فوريا ، في نفس اليوم الموافق الثاني من آب ليصدر القرار الاول ذو الرقم (660)[18] والذي أعرب فيه عن ما يأتي:

1- يدين الاجتياح العراقي للكويت[19].

2- يطلب من العراق سحب جميع قواته دون قيد أو شرط للمواقع التي كانت تتواجد فيها في الأول من آب عام 1990[20].

3- يدعو العراق والكويت الى البدء فورا في مفاوضات مكثفة حيث عد مجلس الأمن الدولي هذا الاجتياح تهديدا للأمن والسلم الدوليين، وأنه يتصرف بموجب المادتين 39 -40 من ميثاق الأمم المتحدة [21].

شكل هذا القرار نقطة الانطلاق نحو سلسلة من القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن الدولي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضمن بند (الحالة بين العراق و الكويت)[22].

كان الموقف اليمني واضحا من القرار (660) والذي يشكل منطلق جديد للسياسة التي تستهدفها الدول الكبرى من خلال مجلس الأمن الدولي تجاه العراق، حيث رفض التصويت للقرار وقفت وحدها بالضد من القرار داخل مجلس الأمن الدولي لتعلن حكومة اليمن منذ بداية الازمة بين العراق و الكويت موقفها الرافض باتخاذ اي اجراء تجاه العراق معتبره ذلك شانا اقليميا بين دولتين جارتين[23].

واصل مجلس الأمن الدولي جلسته و إصداره للقرارات دون اعطاء الفرصة والوقت الكافي لإجراء المفاوضات وحلحلة الأمور بالطرق السلمية، فبعد مرور أربعة أيام على صدور القرار الأول عقد المجلس اجتماعا طارئا في السادس من آب عام 1990 ليصدر القرار الثاني ذو الرقم (661)[24] من دون سند قانوني محدد مكتفيا بالإشارة الى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[25] .

اعتمد القرار (661) بأغلبية 13 صوت ، في حين امتنع ممثل الحكومة اليمنية ومعه هذه المرة ممثل كوبا عن التصويت للقرار[26] ، حيث دعا المجلس في القرار كافة الدول إلى الامتناع عن الامور التالية[27]:

1- استيراد السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق او الكويت.

2- منع الأنشطة التي يقوم بها رعاياها والتي من شانها تعزيز التصدير او الشحن للسلع ومنع تحويل الأموال.

3- منع أي عمليات بيع او توريد يقوم بها رعاياها او تتم عن اقاليمها باستخدام السفن وشمل المنع الاسلحة و المعدات العسكرية .

4- توفير اي اموال او موارد مالية او اقتصادية لحكومة العراق وان تمنع ذلك عن رعاياها .

كان موقف الحكومة اليمنية متمثل في ممثلها في مجلس الامن الدولي رافضا للحصار الاقتصادي الذي فرضه المجلس على الحكومة العراقية و الذي تحول الى مقاطعة و حصار اقتصادي بري و بحري وجوي حيث لم تلتزم حكومة اليمن بالقرار (661) .

مع ذلك فان ممثل الحكومة اليمنية في مجلس الأمن الدولي صوت الى جانب القرارين ذو الرقم(662)، ذو الرقم (664)، حيث صدر الأول في التاسع من آب عام 1990 [28]والذي ادان إعلان الحكومة العراقية ضم الكويت واعتبارها المحافظة رقم 19 [29]، حيث عد ممثل اليمن هذا الضم غير قانوني[30] ، و طالب القرار جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية عدم الاعتراف بذلك الضم والامتناع عن اتخاذ أي إجراء قد يفسر على انه اعتراف غير مباشر بالضم[31] . فحين صدر القرار ذو الرقم (664) في الثامن عشر من آب عام 1990[32] والذي ادان احتجاز السلطات العراقية للرعاية الاجانب وطالبه اطلاق سراحهم فورا وإلغاء قرار إغلاق السفارات في الكويت حيث تم التصويت على هذا القرار من قبل جميع أعضاء مجلس الأمن الدولي الخمسة عشر[33] .

سرعان ما غيرت حكومة اليمن موقفها بعد أيام من صدور القرارات السابقة، حيث اصدر مجلس الامن الدولي القرار ذو الرقم (665) في الخامس والعشرين من آب عام 1990[34] ليوسع من العقوبات الاقتصادية على العراق[35] ، و الحقيقة جاء هذا القرار نتيجة للضغط الأمريكي حيث أعلن الرئيس جورج بوش بعدم جدوى قرار المقاطع الاقتصادية إذ لم يكن مزودا بقوة جوية تعمل على تنفيذه قائلا :(إن الحصار البحري العسكري أمر هام ولازم لأحكام تنفيذ الحظر الاقتصادي)[36].

لذلك فرض مجلس الأمن الدولي الحصار البري والبحري بالقوة على العراق ووجه دعوة الى الدول التي لها قوات بحرية في منطقة الخليج العربي كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والدول المتحالفة معهما الى التعاون لضمان الامتثال لأحكام القرار (661) وفرض مجلس الأمن الدولي نوعين من الإجراءات الاول: توقيف كل السفن العراقية وغيرها القادمة والمتجهة الى الكويت والعراق للتأكد من حمولتها، والثاني: الترخيص بتوقيف السفن العراقية التي انتهكت الحظر واحتجازها أو منعها من دخول الموانئ[37] . ويشكل قرار (665) الذي امتنع ممثل الحكومة اليمنية في مجلس الأمن الدولي التصويت له اول توجه من المجلس لاستخدام القوة لتنفيذ قراراته الصادرة بخصوص الحالة بين العراق والكويت[38].

المبحث الثالث : الموقف اليمني من قرارات مجلس الأمن الدولي لفرض الحصار الاقتصادي على العراق

كان لممثل الحكومة اليمنية في مجلس الأمن الدولي موقفا واضحا تجاه القرارات الصادرة بخصوص تشديد العقوبات الاقتصادية على العراق، حيث اصدر مجلس الامن في الثالث عشر من أيلول عام 1990 قراره ذو الرقم (666)[39] الذي حدد بموجبه شروط تزويد العراق بالأدوية والمواد الغذائية وأن يكون التزويد تحت إشراف مباشر من حكومة الدول المصدرة او الوكالات الإنسانية ، وإعطاء الصلاحيات الكاملة الى لجنة العقوبات[40] في تحديد وجود الحالات الانسانية[41]. وأما المواد الغذائية يجب ان تكون عبر الأمم المتحدة بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتوزيع المواد الغذائية [42] .

كان القرار (666) اول قرار تصوت عليه الحكومة اليمنية بالضد واعلان رفضها التام لهذا القرار حيث وصفت وضع ضوابط لتقديم المساعدات الإنسانية من أدوية ومواد غذائية حاله غير انسانية و تصرف عدواني [43] .

وبالرغم من الموقف اليمني الواضح من القرار السابق ذو الرقم (666) إلى أنه سرعان ما تغير الموقف من القرارات الثلاثة التالية حيث أيدت و للمرة الثالثة قرارات مجلس الأمن الدولي الصادرة بحق العراق، ففي القرار الأول الصادر بتاريخ السادس عشر من أيلول عام 1990 ذو الرقم (667)[44] ، حيث رأى مجلس الامن ان العراق قد خالفه اتفاقيتي فيينا بتاريخ الثامن من نيسان عام 1961 بشأن العلاقات الدبلوماسية والعلاقات القنصلية في الرابع و العشرين من نيسان عام 1963 ويتصرف مجلس الأمن وفق الفصل السابع بإدانة العراق لانتهاكه مقار الدبلوماسية و رعايا الأجانب[45] وبالفعل ايد ممثل الحكومة اليمنية عبد الله الاشطل[46]إدانة العراق لاستخدامه العنف ضد البعثات الدبلوماسية في الكويت ليصوت الى جانب القرار[47].

كذلك هو الحال بالنسبة للقرار ذو الرقم(669) الصادر في الرابع والعشرين من الشهر نفسه [48] حيث ايدت حكومة اليمن التدابير الصادرة بهذا القرار والتي جاءت وفق المادة(50)من ميثاق الأمم المتحدة [49]

. والمتعلقة بطلب المساعدة من الدول الأعضاء بما يتخذه المجلس من تدابير سواء كانت منع أو قمع في استثناءات اكبر للقرار ذو الرقم (661) حول المساعدات الإنسانية[50].

ثم واصل مجلس الأمن الدولي إصدار قراراته الخاصة بالعقوبات التي تستهدف الضغط على الحكومة العراقية لإجبارها على تنفيذ القرارات السابقة، ففي اليوم التالي للقرار السابق أي الخامس والعشرين لعام 1990 اصدر مجلس الامن الدولي قراره ذو الرقم (670)[51] الذي أيدته حكومة اليمن[52]، و بموجبه اكمل مجلس الأمن الدولي طوق الحصار على العراق بالحصار الجوي فمنع كافة الطائرات من الاقلاع من المطارات العراقية او الهبوط فيها، وفرض على جميع الدول عدم السماح لأي طائرة عراقية بالطيران في اجوائها أو الهبوط في مطاراتها ما لم تؤذن اللجنة المكلفة من قبل المجلس الأمن الدولي بقيام الرحلة[53]. حيث جاء تأييد اليمن انطلاقا من موقفها الرافض للحرب بين الدولتين و الداعي الى ايقاف العمليات العسكرية و الوصول الى حل للازمة بينهما .

واصل مجلس الأمن الدولي إصداره للقرارات الخاصة بالحالة بين العراق والكويت وهذه المرة جاء القرار ذو الرقم (674) والصادر بتاريخ التاسع والعشرين من تشرين الاول عام1990 [54] الذي ادان ممارسات وسلطات الجيش العراقي في الكويت واعتبار حكومة العراق مسؤولة عن اي خسائر او اضرار تلحق بممتلكات الدول او الشركات او الافراد[55] ، كما طالب القرار الحكومة العراقية بالسماح لمغادرة جميع الرهائن و المحتجزين فورا[56] ، هنا كان موقف الممثل عن الحكومة اليمنية عبد الله الاشطل واضحا على عكس موقفه من القرارات السابقة حيث امتنع عن التصويت رافضا تلك الإدانة[57] ، في الوقت الذي أيد القرار 13 دولة في حين كانت كوبا هي الدولة الوحيدة التي وقف ممثلها الى جانب ممثل الحكومة اليمنية في موقفها تجاه القرار (674)[58] .

الا ان بعد شهر من القرار السابق اصدر مجلس الامن الدولي قراره ذو الرقم (677) في الثامن والعشرين من تشرين الثاني لعام 1990[59] والذي ادان فيه محاولات العراق احداث تغير في التكوين الديموغرافي[60] للسكان واعدام السجلات المدنية للكويتيين ، كذلك كلف المجلس الامين العام ان يودع لديه نسخة من سجل سكان الكويت بعد مصادقة الحكومة الشرعية الكويتية عليه[61] .

فيما كان الموقف اليمني من خلال ممثله في مجلس الأمن الدولي هو التأييد والتصويت للقرار الذي حصل على تأييد جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي من الدائمة العضوية و غير الدائمة[62].

والحقيقة أن القرارات التي صدرت جميعها وفق الفصل السابع من الميثاق التي سبقت استخدام القوة العسكرية كانت تهدف من الناحية القانونية الى انسحاب القوات العراقية من الكويت، ولكن من الناحية السياسية كان الهدف مختلفا وهو تدمير قدرات العراق العسكرية وإعادة التوازن للمنطقة العربية [63] .

المبحث الرابع : الموقف اليمني من قرار اعلان الحرب على العراق و القرارات المترتبة عليه

عندما اصرت حكومة العراق على عدم انسحاب قواتها من الكويت، عقد مجلس الأمن الدولي جلسته بتاريخ التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام 1990 على مستوى وزراء الخارجية بالإضافة الى مندوب اليمن وترأس الجلسة السيد جيمس بيكر وزير الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية[64].

بدأت اعمال الجلسة بكلمة من جيمس بيكر بصفته رئيسا للمجلس ثم أعلن تقديم مشروع قرار من قبل الاتحاد السوفيتي وبريطانيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية ليعطي المجال لوزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد[65] الذي أشاد بمشروع القرار[66].

تحدث ممثل العراق عبد الامير الانباري بصفته مندوب العراق الدائم، حيث تضمنت كلمته الجوانب القانونية والسياسية لمشروع القرار، واشار حديثه إلى أن مجلس الأمن الدولي يجتمع بهذا المستوى ليصوت على قرار سعت الولايات المتحدة الامريكية الى اصداره بشكل حثيث من دون ملل[67] ، لكي يحكم فيه المجلس على العراق بكونه دولة لا تريد السلام ولا ترغب فيه، وان الولايات المتحدة الامريكية فرضت مقاطعة و حصارا على الحوار والمناقشة مع حكومة العراق[68].

أعطيت الكلمة بعدها إلى عبد الله الاشطل مندوب اليمن ليبين موقف حكومته من مشروع القرار فقال:" يجب ألا يندهش أحد بان جمهورية اليمن لا تستطيع أن تؤيد مشروع قرار يأذن للدول باستخدام القوة وذلك للسببين التاليين: الأول: ان مشروع القرار لا يستبعد استعمال القوة، إذ سيكون الأمر متروكا للدول التي لها قوات عسكرية في المنطقة في أن تقرر الشروط المسبقة لاستعادة السلم والأمن الدوليين الى

المنطقة. ثانيا: ان مشروع القرار لا يتصل بمادة محددة من الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة اذ لن يكون لمجلس الأمن الدولي سيطرة على تلك القوات التي سترفع أعلامها الوطنية فضلا عن ذلك فإن قيادة هذه القوات لن تكون مرتبطة بالأمم المتحدة وهذا مثال تقليدي على السلطة بلا رقيب" [69] ، كما اشار الاشطل في كلمته امام المجلس بان العراق اعرب عن استعداده للدخول في مباحثات مع الولايات المتحدة الامريكية بينما اوصدت الاخيرة هذا الباب في وجهه، وذكر في كلمته ساخرا من عدم الاستجابة لمبادرات السلام لا نهاء الازمة " من دواعي السخرية ان الدول التي ظلت تحاصر فينا لمدة سنوات طوال عن فضائل الحوار و التفاوض الدبلوماسي هي نفسها التي تقول لا لمبادرات السلام و خطط السلام"[70]

جرى بعد ذلك التصويت على مشروع القرار ذو الرقم (678) في التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام 1990 أي في نفس الجلسة ليعتمد بأغلبية (12) صوتا[71] . كان موقف الحكومة اليمنية واضحا من خلال كلمة ممثله لهذا صوت بالضد من القرار وذلك للأسباب التي ذكرها عبد الله الاشطل، حيث طالب القرار(678) العراق بالامتثال التام للقرار(660)وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة، وقرر مجلس الأمن الدولي منح العراق فرصة أخيرة للامتثال للقرارات السابقة، كما قرر مجلس الأمن أن يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت ان تستخدم جميع الوسائل لتنفيذ القرار (660) والقرارات الاخرى اللاحقة ذات الصلة وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابها في المنطقة ما لم ينفذ العراق في الخامس عشر من كانون الثاني عام 1991 القرارات السابقة الذكر تنفيذا كاملا[72] .

يعد القرار (678) من أهم القرارات و أخطرها التي أصدرها مجلس الأمن الدولي استنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة كما يدعي ، اذ احتوى القرار مقدمه و(5) فقرات، إذ كان بمثابة الانذار النهائي للعراق لسحب قواته من الكويت دون قيد او شرط وذلك بحلول الخامس عشر من كانون الثاني موعدا نهائياً وأخيراً للانسحاب والا سيواجه العراق حربا شاملة[73].

ناقض القرار 678 ميثاق الأمم المتحدة من عدة جوانب أهمها [74]:

1-من حيث عدد الأصوات اللازمة لإصداره إذ يتطلب الحصول على أصوات الدول الدائمة العضوية الخمس مجتمعة استنادا الى الفقرة(3) من المادة (27) من الميثاق وأن امتناع الصين عن التصويت يعد بمثابة الفيتو على هذا القرار.

2- أن التعويض المنصوص عليه في هذا القرار لا نجد له أساس قانوني في مواد ميثاق الأمم المتحدة.

3- لعبه الولايات المتحدة الأمريكية دور كبير في بلورة هذا القرار من خلال تحركات وزير خارجيتها.

عقوبة حكومة اليمن على رفضها التصويت لصالح القرار، حيث قال جيمس بيكر للممثل اليمني عبد الله الاشطل بعد التصويت" هذه اغلى كلا صدرت عنكم" [75]. بعد أيام أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية برنامجها الذي تبلغ قيمته(70) مليون دولار لمساعدة اليمن، وتحرك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمنع منح قروض اخرى وطرد ما يقارب من(800) الف عامل يمني من السعودية[76] .

لم تكتفي حكومة اليمن بموقفها الرافض لقرار الحرب بل سعت لتسوية الازمة من خلال طرح مبادرة السلام في الرابع عشر من كانون الثاني عام 1991 تتضمن انسحاب القوات العراقية من الكويت ، وحلول قوات عربية ودولية في المنطقة المتنازع عليها بين العراق و الكويت تحت اشراف الجامعة العربية و الامم المتحدة ، على ان يتم انسحاب القوات الاجنبية المتواجدة في المنطقة بمجرد قبول العراق لمبدا الانسحاب من الكويت ، وتعهد الدول التي لها قوات بمنطقة الخليج و الجزيرة العربية بعدم استخدام القوة ضد العراق ، وانهاء الحصار الاقتصادي المفروض على العراق بمجرد قبول اطراف النزاع لهذه المقترحات [77] .

كذلك رحبت حكومة اليمن في البيان الصادر من مجلس قيادة الثورة العراقي في السادس عشر من شباط عام 1991 المتضمن الانسحاب من الكويت والالتزام بقرار(678) مقابل وقف اطلاق النار وسحب القوات الدولية من المنطقة وحيال هذا الامر صرح عبد الله الاشطل يوم السابع عشر من شباط "بانه يأمل في تعاون الاطراف العربية لحل الازمة العراقية – الكويتية وانهاء العدوان على العراق كون الحل العسكري سيؤدي الى كارثة بشرية وان مجلس الامن الدولي هو المسؤول عن تنفيذ قرار (678) وليس الولايات المتحدة الامريكية"[78].

بعد انتهاء العمليات العسكرية ضد العراق وإخراج قواته من الكويت وإعلان مؤقت لوقف إطلاق النار في الثامن والعشرين من شباط عام 1991، اصدر مجلس الامن الدولي سلسلة من القرارات الجديدة الخاصة بالوضع بين العراق والكويت، جاء أولها القرار ذو الرقم (686) في الثالث من اذار عام 1991[79] والذي طالب حكومة العراق بالالتزام بوقف إطلاق النار و الغاء اجراءات ضم الكويت وان يتحمل مسؤولية الأضرار التي لحقت بالكويت او اي دول اخرى، كما طالب القرار بإطلاق سراح جميع الكويتيين والاجانب فضلا عن الكثير من الفقرات التي الزمت الحكومة العراقية بتنفيذها[80] ، غير أن ممثل الحكومة اليمنية في مجلس الأمن الدولي امتنع عن التصويت على القرار[81] ، معتقدا أن هذا القرار جاء بدون سند قانوني وانه موجه تجاه العراق بغرض إيقاف عمليته العسكرية دون الزام الطرف الثاني بذلك ، كما انها ترى بان مجلس الأمن الدولي تعامل مع العراق بانه دولة منزوعة السيادة خاسر في الحرب وهو من طالب بوقف اطلاق النار دون قيد او شرط على أساس هذه المخالفات القانونية جاء الموقف اليمني الرافض بالامتناع عن التصويت للقرار (686)[82].

واصلت الحكومة اليمنية مواقفها تجاه القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي تجاه العراق، فبعد موافقة العراق على القرار ذو الرقم (686)، اصدر مجلس الامن القرار ذو الرقم (687) في الثالث من نيسان عام 1991[83] وهو القرار النهائي والرسمي لوقف إطلاق النار حيث تضمن القرار العديد من الفقرات منها الزام حكومة العراق في تدمير اسلحته الكيميائية والبيولوجية وأنظمة الصواريخ وتشكيل لجنة تفتيش عن أسلحة العراق، واستحداث صندوق للتعويضات تستقطع امواله من صادرات النفط العراقي[84] .

امتنع ممثل الحكومة اليمنية عن التصويت لهذا القرار الذي وجد فيه اجحاف كبير بحق العراق وشعبه وان القرار(687) أشبه بان يكون معاهدة فرضها التحالف الدولي على العراق بغطاء مجلس الأمن الدولي وعد اطول قرار من حيث فقرات ومن حيث نوعية أحكامه وطبيعتها[85] .

بعد يومين من صدور القرار (687) أي في الخامس من نيسان من العام نفسه أصدر مجلس الأمن الدولي قراره الخاص بحقوق الانسان في العراق ذو الرقم (688)[86] ، والذي إدانة القمع الذي تعرضت له السكان المدنيون الأكراد [87]ويطالب بوقفه فورا كإسهام في إزالة الخطر الذي يتهدد السلم والامن الدوليين في المنطقة في السياق نفسه يعرب عن امله عن إقامة حوار مفتوح لاحترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين[88] .

غير أن موقف اليمن هذه المرة لم يكن الامتناع عن القرار فقط بل صوته بالضد منه، واعتبره تدخل واضح في الشأن الداخلي كذلك بأن القرار لا يستند إلى أي سند في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وانه مثل استمرار لنظام العقوبات وابقاء ما يسمى مناطق حظر الطيران في الشمال والجنوب[89] .

بقى ممثل حكومة اليمن في مجلس الأمن الدولي للأشهر الخمسة أي خلال المدة من التاسع من شهر نيسان إلى التاسع عشر من شهر أيلول عام 1991 والتي شهدت صدور ثمان قرارات خاصة بالحالة بين العراق والكويت على موقفه السابق ، حيث لم يصوت بالضد من اي قرار مكتفين بالامتناع أن اثنين فقط في حين وافق على بقية القرارات التي حصلت على شبه إجماع بالموافقة[90] .

ففي التاسع من نيسان عام 1991 صوته ممثل حكومة اليمن بالموافقة على القرار ذو الرقم (689) [91] الخاص بإنشاء وحدة المراقبين التابعة للأمم المتحدة على الحدود العراقية الكويتية[92] وفي العشرين من شهر أيار من العام نفسه صدر القرار ذو الرقم (692)[93] ، والذي تم بموجبه موافقة حكومة اليمن على توصيات الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بإنشاء صندوق الأمم المتحدة للتعويضات[94] .

كان موقف ممثل الحكومة اليمنية في جلسة مجلس الأمن الدولي في السابع عشر من حزيران عام 1991 بالتصويت والموافقة على القرارين ذو الرقم(699) [95]، ذو الرقم(700)[96] حيث تضمن القرار الأول دعوة الدول الاعضاء الى تقديم اقصى قدر من المساعدة النقدية والعينية لضمان قيام الأمم المتحدة بأنشطة تفتيش أسلحة العراق وتدميرها وإزالتها[97]، فيما كان القرار الثاني خاص بحظر تصدير أي اسلحة ومعدات للعراق[98] .

شهد شهر آب عام 1991 ثلاث قرارات، فقد وافق ممثل الحكومة اليمنية في جلسة الخامس عشر من آب على القرار ذو الرقم (705) [99] والذي من خلاله تم تحديد نسبة 30% من القيمة السنوية لصادرات

النفط العراقية لتمويل التعويضات[100] ، أما القرار ذو الرقم (706)[101] في نفس الجلسة والذي بموجبه سمح مجلس الأمن الدولي للعراق تصدير كميات محدودة من المنتجات النفطية قيمتها الى 1.6 مليار دولار أثناء حقبة مدتها ستة أشهر من تاريخ تنفيذ هذا القرار، بموافقة لجنة العقوبات على عملية تصدير النفط العراقي توضع عائدات النفط المصدرة في حساب ائتماني تابع للأمم المتحدة لتنفقه في شراء الحاجات الأساسية للشعب العراقي، وعلى نشاطات الامم المتحدة في العراق، وتخصص 30% من هذه العائدات لصندوق التعويضات، وتم اتخاذ هذا القرار بأغلبية 13 صوتا مقابل صوت واحد كوبا وامتناع واحد من التصويت إلا وهو ممثل الحكومة اليمنية[102] .

أما القرار الاخير في الجلسة نفسها ذو الرقم(707)[103] فقد وافق الممثل اليمني عليه والذي حصل على جميع الأصوات حيث تضمن القرار إدانة الحكومة العراقية لعدم تقديم التعاون للجنة الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية وطالب العراق بالسماح للجان التفتيش بالوصول الى جميع الاماكن [104].

فيما كان الموقف اليمني من القرار ذو الرقم(712) [105] في التاسع عشر من أيلول عام 1991 بالامتناع عن التصويت لصالح القرار الخاص بضرورة التعاون الدولي لتنفيذ القرارات (706)و(707)[106]. فيما جاء القرار الاخير ذو الرقم (715) في الحادي عشر من تشرين الاول عام 1991[107] حول اعتماد خطة الامين العام ومدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية لرصد امتثال العراق للقرار (687)الجزء الخاص بالرقابة و التحقيق ، وكان موقف اليمن هو تأييد القرار مع باقي الدول الاعضاء دون الاعتراض لأنها لم تجد فيه اعتداء على سلطة العراق كونه امتثال لقرارات سابقة لا جل حلحلة الازمة العراقية الكويتية بالطرق السلمية و المراقبة دون استخدام القوات العسكرية[108].

الخاتمة :

1-كان موقف الحكومة اليمينية واضحاً من الازمة العراقية الكويتية من خلال دعوتها لإنهاء الازمة وحلحلت الخلاف بالتفاهم بين الدولتين .

2- كان موقف الحكومة اليمنية في مجلس الامن الدولي من الازمة العراقية الكويتية والمتمثل بالدور الذي قام به عبد الله الاشطل رافضا لاستخدام اي قوة تجاه العراق .

3- طالبت اليمن بعدم تدخل الدول الاجنبية في الازمة العراقية الكويتية وطالبت من خلال رفضها للقرارات المتضمنة استخدام القوة تجاه العراق .

4- لم يكن لحكومة اليمن موقفا واحد من الازمة على طول المدة بل رفضت التصويت لبعض القرارات الصادرة من مجلس الامن الدولي وفي الوقت نفسه تجدها تؤيد بعض القرارات الخاصة بالمساعدات الانسانية .

5- لم تكتفي حكومة اليمن بمواقف الرفض بالتصويت للقرارات بل سعت لحل الازمة بين العراق و الكويت بالطرق السلمية و تقديم مقترحات لتفادي استخدام القوة .

6- كلف موقف اليمن الرافض للقرارات و خصوصا قرار الحرب على العراق ذو الرقم(678) حكومة وشعب اليمن كثيراً من خلال حرمانها من مساعدات و قروض مالية تم حجبها عنها بأمر من الولايات المتحدة الامريكية .

7- اثبتت اليمن بموقفها هذا بانها دولة عربية غير خاضعة لأي سيطرة اجنبية واعلنت من خلال تواجدها في مجلس الامن الدولي رفضها للخضوع لمشاريع قرارات الدول الاجنبية الكبرى .

ملحق رقم 1

ت	القرار	تاريخ القرار	نتيجة التصويت		
			مع	ضد	ممتنع
1	660	2 اب 1990			اليمن
2	661	6 اب 1990			اليمن
3	662	9 اب 1990	اليمن		
4	664	18 اب 1990	اليمن		
5	665	25 اب 1990			اليمن
6	666	13 ايلول 1990		اليمن	

7	667	16 ايلول 1990	اليمن		
8	669	24 ايلول 1990	اليمن		
9	670	25 ايلول 1990	اليمن		
10	674	29 ت1 1990			اليمن
11	677	28 ت2 1990	اليمن		
12	678	29 ت2 1990		اليمن	
13	686	3 اذار 1991			اليمن
14	687	3 نيسان 1991			اليمن
15	688	5 نيسان 1991		اليمن	
16	689	9 نيسان 1991	اليمن		
17	692	20 ايار 1991	اليمن		
18	699	17 حزيران 1991	اليمن		
19	700	17 حزيران 1991	اليمن		
20	705	15 اب 1991	اليمن		
21	706	15 اب 1991	اليمن		
22	707	15 اب 1991	اليمن		
23	712	19 ايلول 1991			اليمن
24	715	11 ت1 1991	اليمن		

الهوامش

(1) علي الدين هلال ونيفين سعد، النظم السياسية و العربية قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 90 .

(2) عبد الخالق عبد الله ، ازمه الخليج : خلفية الازمة ، دور الإدراك و الادراك الخاطئ ازمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990،ص 86.

(3) قحطان حسين طاهر، الأمم المتحدة وإدارة النزاع العراقي- الكويتي للحقبة(1990- 2012)، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعه بغداد، 2014،ص 40 .

(4) حسن نافعة، وردود الفعل الدولية تجاه الغزو، الغزو العراقي للكويت(المقدمات _ الوقائع _ ردود الفعل _ التداعيات)، سلسلة عالم المعرفة، 195، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995،ص 473 .

(5) بيار سالينجر و اريك لوران ، حرب الخليج الملف السري ، ط 11 ، شركة المطبوعات ، بيروت ، 1993 ، ص 8 .؛ وداد حماد مخلف ، الابعاد الجيوبولوتيكية للعلاقات الدولية (العراق و الكويت انموذجا) دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية ، العدد 3 ، 2012 ، ص 76.

(6) منظمة دول الأوبك : ظهرت فكرة انشاء منظمة نفطية في المؤتمر العربي الاول في القاهرة عام 1950 ،وتعززت هذه الفكرة في مؤتمر النفط العربي في عام 1959 ، دعت الحكومة العراقية الى عقد المؤتمر الاول للأوبك في بغداد عام 1960 وكان الاهتمام منصبا في هذا المؤتمر صوب العلاقة بين حكومات الدول المنتجة للنفط وشركات النفط العالمية العاملة في تلك الدول في اطار نظم عقود امتياز تنقيب النفط و انتاجه واستغلاله وكانت عقود غير متكافئة ، وتقرر في هذا الاجتماع انشاء منظمة الاوبك بخمس دول مؤسسة هي العراق ، ايران ، الكويت ، السعودية ، فنزويلا ولاحقا انظمت اليها دول اخرى وهي قطر ، إندونيسيا ، وليبيا ، الامارات العربية المتحدة ، الجزائر ، كان مقر الاوبك في جنيف في سويسرا ثم انتقل الى فينا في النمسا في ايلول عام 1965 . للمزيد ينظر : حميدة علي جابر : استراتيجيات منظمة الاوبك لضبط اسعار النفط العالمي واثرها على استقرار الاقتصاد العراقي ، مجلة جامعة الامام جعفر الصادق (ع) للدراسات القانونية ، كلية القانون ، العدد 1 ، 2021 ، ص 59 – 60 .

(7) افياء وطن عنيد الزيادي ، العلاقة بين العراق والأمم المتحدة في ضوء الفصل السابع بعد سنة 2003، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2011،ص 22.

(8) نبيل السمان، امريكا وخفايا حرب الخليج ، ط 2 ، عمان، 1990، ص 102.

(9) بشار واصف فخر الدين ، دور الجامعة العربية في ازمة الخليج 1990 ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ، الجامعة الاردنية ، 1995 ، ص 126 – 132 . ؛ مجدي علي عبيد، المقدمات السياسية للغزو، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 102 ، تشرين الاول 1990، ص 18 .

(10) د .ك .و ، الامين العام ، ملف رقم 611، مذكرة الكويت الى الامين العام لجامعة الدول العربية بتاريخ 18 تموز 1990 ترد فيها على اتهامات العراق.

(11) زياني نوال، العقوبات غير العسكرية في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وتطبيقاتها على العراق، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية ، الجمهورية الجزائرية، 2015،ص 107 .

(12) عبد الكريم بإسماعيل، الاستراتيجية الامريكية تجاه العراق من بوش الى بوش- المحددات والانعكاسات، دار الراية للنشر ، عمان ، 2015، ص 93 .

(13) بيار سالينجر و اريك لوران، المصدر السابق ،ص 93 - 99 .

(14) نهرين جواد شرقي العارضي ، السياسة الخارجية المصرية تجاه العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ص 132 -133 .؛ محمد الرميحي ، اصداء حرب الكويت ردود الفعل العربية على الغزو و ما تلاه، دار الساقي ، بيروت ، 1994 ، ص 69 .

(15) حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945 ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1992 ، ص 304 .

(16) المصدر نفسه ، ص 305 . ؛ يامن عبد الله سرحان ، واقع منظمة الامم و اتجاهات اصلاحها في ظل المتغيرات الدولية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ، جامعة دمشق ، 2010 ، ص 89 .

(17) بدر عواد برغش علي الزوبعي ، حرب الخليج الثانية و اثرها على الامن القومي العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية و الدولية ، الجامعة المستنصرية ، 2005 ، ص 99 .

(18) اتخذ القرار في الجلسة رقم (2932) بأغلبية 14 صوتا مقابل لا شيء ، ولم يشترك عضوا واحدا (اليمن) في التصويت ، واحتوى على مقدمة و (4 فقرات). ينظر : الامم المتحدة ، مجلس الامن ، التقارير السنوية 16 حزيران 1990 – 15 حزيران 1991 ، 1990 -1991 -2/ 46 / A (ب.ت)، الجزء الاول ، الفصل الرابع، الحالة بين العراق و الكويت ، ص 39 . ؛ للمزيد حول نص القرار ينظر : الامم المتحدة ، مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق و الكويت ، القرار 660 المؤرخ في 2 اب 1990 ، (1990) / 660 RES /S /،ص 52 .

(19) علي عطية كامل الازيرجاوي ، دور الولايات المتحدة الامريكية في فرض الحصار الاقتصادي على العراق من خلال مجلس الامن الدولي 1990 – 2001 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، 2020 ، ص 63 .

(20) سامي عصاصة ، هل انتهت حرب الخليج دراسة جدلية في تناقضات الازمة ، مكتبة بيسان للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1994 ، ص 242 .

(21) جيف سيمونز ، التنكيل بالعراق العقوبات و القانون و العدالة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998 ، ص 295 .

(22) عبد علي كاظم المعموري ، بسمه ماجد المسعودي، الأمم المتحدة والتضحية بالأمن الإنساني في العراق، حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2011، ص 173.

(23) جيف سيمونز، المصدر السابق ، ص 64.

(24) اتخذ القرار في الجلسة رقم (2933) بأغلبية 13 صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع عضوين (اليمن، كوبا) عن التصويت ، واحتوى على مقدمة و (11 فقرة). ينظر : الامم المتحدة ، مجلس الامن ، التقارير السنوية 16 حزيران 1990 – 15 حزيران 1991 ، 1990 - 1991 /2- 46 / A (ب.ت)، الجزء الاول ، الفصل الرابع، الحالة بين العراق و الكويت ، ص 40 . ؛ للمزيد حول نص القرار ينظر : الامم المتحدة ، مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق و الكويت ، القرار 661 المؤرخ في 6 اب 1990 ، (1990) / 661 RES /S /،ص 53 .

(25) وديع طوروس، الحصار الاقتصادي، المؤسسة الحديثة، بيروت، 2011، ص 88 .

(26) علي عطية كامل الازيرجاوي ، المصدر السابق ، ص 64 .

(27) عقيل غالب يونس الياسري ، الموقف الدولي من الاجتياح العراقي للكويت 1990 – 1991 دراسة تاريخية ، مجلة العلوم الانسانية ، كلية التربية للعلوم الانسانية المجلد 14 ، العدد 4 ، 2023 ، ص 6062 .

(28) اتخذ القرار في الجلسة رقم (2934) بالأجماع ، واحتوى على مقدمة و (3 فقرات). ينظر : الامم المتحدة ، مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق و الكويت ، القرار 662 المؤرخ في 9 اب 1990 ، (1990) / 662 RES / S /،ص 56 .

(29) أعلنت الحكومة العراقية ضم الكويت للعراق في الثامن من آب 1990 . للمزيد ينظر : عبد الله الأشعل : الجوانب القانونية لازمة الخليج و نظام الجزاءات الدولية، مجلة السياسة الدولية ، الاهرام ، العدد103 ، 1991 ، ص 87 .

(30) قحطان حسين طاهر، المصدر السابق ، ص 47.

(31) محمد جميل فهد بركات الشوابكة، أزمة الخليج في مجلس الأمن الدولي آب 1990- 1991، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1992، ص 92 .

(32) اتخذ القرار في الجلسة رقم (2937) بالأجماع ، واحتوى على مقدمة و (31 فقرات). ينظر : الامم المتحدة ، مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق و الكويت ، القرار 664 المؤرخ في 18 اب 1990 ، (1990) / 664 S / RES / ،ص 57 - 58 .

(33) عقيل غالب يونس الياسري ، المصدر السابق ، ص 6063.

(34) اتخذ القرار في الجلسة رقم (2938) بأغلبية 13 صوتا مقابل لا شيء ، ومتناع عضوين (اليمن، كوبا) عن التصويت ، واحتوى على مقدمة و (5 فقرات). ينظر : الامم المتحدة ، مجلس الامن ، التقارير السنوية 16 حزيران 1990 – 15 حزيران 1991 ، 1990 - 1991 /2- 46 / A (ب.ت)، الجزء الاول ، الفصل الرابع، الحالة بين العراق و الكويت ، ص 62 . ؛ للمزيد حول نص القرار ينظر : الامم المتحدة ، مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق و الكويت ، القرار 665 المؤرخ في 25 اب 1990 ، (1990) / 665 S / RES / ،ص 59 .

(35) المصدر نفسه .

(36) طه محيميد جاسم الحديدي، الجزاءات الدولية في ميثاق الامم المتحدة ، دار الكتب القانونية ، مصر ، 2013 ، ص 174.

(37) زياني نوال، المصدر السابق ، ص 112 .

(38) بسمه ماجد حمزه المسعودي، الاثار الاقتصادية والسياسية لقرارات الأمم المتحدة تجاه العراق من 1990- 2008، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعه النهرين، 2011، ص 35.

(39) اتخذ القرار في الجلسة رقم (2939) بأغلبية 13 صوتا مقابل صوتين (اليمن، كوبا) عن التصويت ، واحتوى على مقدمة و (8 فقرات). ينظر : الامم المتحدة ، مجلس الامن ، التقارير السنوية 16 حزيران 1990 – 15 حزيران 1991 ، 1990 - 1991 /2- 46 / A (ب.ت)، الجزء الاول ، الفصل الرابع، الحالة بين العراق و الكويت ، ص 72 . ؛ للمزيد حول نص القرار ينظر : الامم المتحدة ، مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق و الكويت ، القرار 666 المؤرخ في 13 ايلول 1990 ، (1990) / 666 S / RES / ،ص 60-62.

(40) علي عطية كامل الازيرجاوي ، المصدر السابق ، ص86 .

(41) قحطان حسين طاهر، المصدر السابق ،ص 49.

(42) عبد الامير الانباري، نظام عقوبات الأمم المتحدة حاله العراق، المستقبل العربي، العدد 215 كانون الثاني 1997،ص 24.

(43) وزارة العلوم والتكنولوجيا العراقية، هيئة الرقابة الوطنية، قسم وسائل الإيصال، قرارات مجلس الأمن الدولي التي تخص الشأن العراقي للفترة من 2 آب 1990 ولغاية 2 تشرين الثاني 2013، (د .ت) ، ص 5 .

(44) اتخذ القرار في الجلسة رقم (2943) بأغلبية 14 صوتا مقابل امتناع عضو واحد (كوبا) عن التصويت ، واحتوى على مقدمة و (13 فقرة). ينظر : الامم المتحدة ، مجلس الامن ، التقارير السنوية 16 حزيران 1990 – 15 حزيران 1991 ، 1990 - 1991 /2- 46 / A (ب.ت)، الجزء الاول ، الفصل الرابع، الحالة بين العراق و الكويت ، ص 84 . ؛ للمزيد حول نص القرار ينظر : الامم المتحدة ، مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق و الكويت ، القرار 667 المؤرخ في 16 ايلول 1990 ، (1990) / 667 S / RES / ،ص 67-70 .

(45) بسمه ماجد حمزه المسعودي، المصدر السابق، ص 36 .

(46) عبد الله الاشطل: دبلوماسي يمني ولد عام 1938 مارس العمل السياسي ، وتم تعينه ممثلا دائما لجمهورية اليمن الديمقراطية لدى الامم المتحدة ، وفي اذار 1990 اصبح رئيسا لمجلس الامن وبعد قيام الوحدة اليمنية في حزيران من نفس العام واصل تمثيل اليمن المتحدة في الامم المتحدة حتى تموز 2002 ، توفي في نيويورك عام 2004 . للمزيد ينظر : موقع موسوعة عريق ، عبد الله صالح الاشطل ، تم الاطلاع عليه 17 اذار 2024 www.areq.net

(47) لم يقدم مجلس الامن الدولي اي دليل على ارتكاب العراق أي مخالفات بحق المبعوثين الدبلوماسيين ورعاية الدول الثلاث في الكويت أثناء الاجتياح وأثناء جلسة المجلس لإصدار هذا القرار . ينظر: عبد علي كاظم، بسمه ماجد المسعودي، المصدر السابق، ص 177.

(48) اتخذ القرار في الجلسة رقم (2942) بالأجماع واحتوى على مقدمة (4 فقرات). للمزيد حول نص القرار ينظر : الامم المتحدة ، مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق و الكويت ، القرار 669 المؤرخ في 24 ايلول 1990 ، (1990) / 669 S / RES / ،ص 36-37 .

(49) المصدر نفسه .

(50) باسم كريم سويدان الجنابي، مجلس الأمن والحرب على العراق عام 2003 دراسة في واقع النزاع ومدى مشروعية الحرب، دار زهران للنشر و التوزيع ، 2006 ، ص 17 .

(51) اتخذ القرار في الجلسة رقم (2943) بأغلبية 14 صوتا مقابل امتناع عضو واحد (كوبا) عن التصويت ، واحتوى على مقدمة و (13 فقرة). ينظر : الامم المتحدة ، مجلس الامن ، التقارير السنوية 16 حزيران 1990 – 15 حزيران 1991 ،

1990 - 1991 /2- 46 / A (ب.ت)، الجزء الاول ، الفصل الرابع، الحالة بين العراق و الكويت ، ص 84 . ؛ للمزيد حول نص القرار ينظر : الامم المتحدة ، مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق و الكويت ، القرار 670 المؤرخ في 25 ايلول 1990 ، (1990) / 670 S / RES / ،ص 67-70 .

(52) باسيل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي 1990- 2005 دراسة توثيقية وتحليلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006 ، ص 88 .

(53) سامي عصاصة ، المصدر السابق ، ص ص 401 – 402 .

(54) اتخذ القرار في الجلسة رقم (2951) بأغلبية 13 صوتا مقابل لا شيء ، ومتناع عضوين (اليمن، كوبا) عن التصويت ، واحتوى على مقدمة و (13 فقرة). ؛ للمزيد حول نص القرار ينظر : الامم المتحدة ، مجلس الامن ، القرارات والمقررات ، 1990 - 1991 /46/ INF/ S ، الوثائق الرسمية : السنة الخامسة والاربعون ، 1990 ،الحالة بين العراق و الكويت ، ص 74 .؛ للمزيد حول نص القرار ينظر : الامم المتحدة ، مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق و الكويت ، القرار 674 المؤرخ في 29 تشرين الاول 1990 ، (1990) / 674 S / RES / ،ص 71-74 .

(55) مارسيل سيرل ، ازمة الخليج و النظام العالمي الجديد ، ترجمة : حسن نافعة ،مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، القاهرة ، 1992 ، ص 90 .

(56) قحطان حسين طاهر، المصدر السابق ، ص 52 .

(57) المصدر نفسه.

(58) مارسيل سيرل ، المصدر السابق ، ص 90 .

(59) اتخذ القرار في الجلسة رقم (2962) بالأجماع ، واحتوى على مقدمة و (3 فقرات). ؛ للمزيد حول نص القرار ينظر : الامم المتحدة ، مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق و الكويت ، القرار 677 المؤرخ في 28 تشرين الثاني 1990 ، (1990) / 677 S / RES / ،ص 71-74 .

(60) الديمغرافي : هي دراسة السكان من حيث الحجم و التركيب و التوزيع واسباب و نتائج التغيرات في تلك الخصائص وهي بذلك تكون بمجالين احدهما يختص بتركيب السكان وهو يهتم بوصف السكان باستخدام مقياس مثل الحجم ، التوزيع العمري ، والجغرافي ، و السلالة و الدين ومستوى توزيع راس المال البشري ، ويتضمن المجال الثاني ديناميكية السكان اي التغيرات التي تطرا على تركيب السكان خلال فترات زمنية معينة وتحدث هذه التغيرات اما نتيجة الزيادة الطبيعية (المواليد و الوفيات) او زيادة غير طبيعية (الهجرة) ويرى بعض علماء الاجتماع ان الديموغرافيا تتمثل في اهتمام الاحصاء بدراسة السكان فهي تدرس الظواهر السكانية دراسة كمية احصائية .للمزيد ينظر :السيد عبد العاطي ، علم اجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية ،2001 ، ص 14 .

(61) باسم كريم سويدان الجنابي، المصدر السابق ، ص 18 . ؛ صحيفة الرأي، العدد 7366 ، 27/ 9 / 1990.

(62) علي عطية كامل الازيرجاوي ، المصدر السابق ، ص 97 .

(63) باسم كريم سويدان الجنابي، المصدر السابق ، ص 18 .

(64) جيمس بيكر: سياسي ومحامي امريكي ولد عام 1930في ولاية تكساس، مارس العمل السياسي عام 1970 ، عمل موظفا في البيت الابيض في عهد الرئيس ريغان ، ثم اصبح وزيرا للخارجية في عهد الرئيس جورج بوش الاب ، كما عمل في عهد الرئيس جورج دبليو بوش بإدارة الفريق القانوني للرئيس بوش في ولاية فلوريدا اثناء عملية فرز الاصوات بعد انتخابات 2000 ، كما شغل منصب الرئيس المشارك لمجموعة دراسة العراق التي شكلها الكونغرس لغزو العراق . للمزيد ينظر : جيمس بيكر ، مذكرات سياسة الدبلوماسية ، ط 2 ، ترجمة: مجيد مهدي شرشر ، مكتبة مدبولي للنشر ، القاهرة ، 2002 .

(65) صباح الاحمد: ولد عام 1929 وتلقى تعليمه في المدرسة المباركية في الكويت ، عمل بوزارة الخارجية لأربعة عقود ، وله بصمته في تأسيس المجلس الوزاري المشترك لدول الخليج العربي و دول المجموعة الاوربية الذي هدف الى توثيق الروابط الاقتصادية المشتركة بين الطرفين وتولى مقاليد الحكم عام 2006 . للمزيد ينظر : الحرس الوطني الكويتي ، حكام دولة الكويت ، مديرية التوجيه المعنوي ، الكويت ،(د . ت) ، ص 16 .

(66) باسيل يوسف بجك، المصدر السابق، ص 94 .

(67) فرضت الإدارة الأمريكية إرادتها على مجلس الأمن الدولي عبر تحركات وزير الخارجية جيمس بيكر لكسب تأييد الأعضاء الدائمين وعقدت الاتفاقيات مع عدد من الدول، وزيادة القوات العسكرية في الخليج العربي في الرابع من تشرين الثاني 1990 عقدت اتفاقية مع الحكومة السعودية وفي السابع من نفس الشهر عقدت اتفاقية مع الحكومة التركية تم بموجبها فتح مطارات ديار بكر ومدينة مؤنس ومدينة ناثان وكذلك فتح قاعدة انجر ليك الجوية لدعم القوات الأمريكية. للمزيد ينظر : جين إدوارد سمث ، حرب جورج بوش، ترجمة: محمود برهوم ونقولا ناصر، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، 1992، ص 563.؛ صداع دحام طوكان ، مسؤولية الامم المتحدة تجاه العراق ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، العدد 7 ، 2017 ، ص 158 .

(68) جين ادوارد سميث ، المصدر السابق ، ص 563 .

(69) باسيل يوسف بجك، المصدر السابق، ص 95.؛ محمد عمران المريض، التدخل العسكري لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية ترهونة، جامعة المرقب، ليبيا، 2009،ص 111.

(70) سامي عصاصة ، المصدر السابق ، ص 445 .

(71) اتخذ القرار بالجلسة رقم(2963) بأغلبية 12 صوتا مقابل صوتين(اليمن وكوبا) مع امتناع الصين عن التصويت. ينظر: الامم المتحدة، مجلس الامن، القرارات والمقررات S/INF/46-1990-1991 / ، الوثائق الرسمية: السنه الخامسة والاربعون، 1990، الحالة بين العراق والكويت، ص 77 ؛ الامم المتحدة ، مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق و الكويت ، القرار 678 المؤرخ في 29 تشرين الثاني 1990 ، (1990) / 678 S / RES /، ص 76-77.

(72) عبد ليمه علي كاظم المعموري ، ماجد المسعودي، المصدر السابق ، ص 179.

(73) قحطان حسين طاهر، المصدر السابق ، ص 53.

(74) للمزيد ينظر: علي عطيه كامل الازيرجاوي ، المصدر السابق، ص 112- 113.

(75) جيف سيمونز ، المصدر السابق ،ص 238.

(76) قحطان احمد سليمان الحمداني، ازمة الخليج العربي، العدد 3 ، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، مطبعة الشرق، بغداد ، كانون الأول 1991، ص 40.

(77) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق يوميات وثائق تقارير ، الوثيقة 5 – 24 ، ص 392 .

(78) علي جودة صبيح المالكي, منتهى صبري مولى المنصوري ، الموقف اليمني من الاحتلال العراقي للكويت 1990 – 1991 ، مجلة الخليج العربي ، المجلد 49 ، العدد 3 ، ايلول 2021 ، ص 87 .

(79) اتخذ القرار بالجلسة رقم(2978) بأغلبية 11 صوتا مقابل صوت واحد (كوبا) وامتناع ثلاث اعضاء عن التصويت (اليمن ،الصين ، الهند) احتوى على مقدمة (8 فقرات) . ينظر: الامم المتحدة، مجلس الامن، القرارات والمقررات S/INF/47-1991- 1992/ ، الوثائق الرسمية: السنه السادسة والاربعون، 1991، الحالة بين العراق والكويت، ص 16 ؛ للمزيد حول نص القرار ينظر :الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار 686، المؤرخ في 3 اذار 1991، S/ RES/ 686/(1991) ، ص 14-16 .

(80) مارسيل سيرل ، المصدر السابق ، ص 96 .

(81) قحطان حسين طاهر، الامم المتحدة ، ص 54 .

(82) بسمة ماجد حمزه المسعودي، المصدر السابق، ص 75.

(83) اتخذ القرار بالجلسة رقم(2981) بأغلبية 12 صوتا مقابل صوت واحد (كوبا) وامتناع عضوين عن التصويت (اليمن ، الاكوادور) احتوى على مقدمة (34 فقرة) . ينظر: الامم المتحدة، مجلس الامن، القرارات والمقررات S/INF/47-1991-1992 / ، الوثائق الرسمية: السنه السادسة والاربعون، 1991، الحالة بين العراق والكويت، ص29 ؛ للمزيد حول نص القرار ينظر :الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار 687، المؤرخ في 3 نيسان 1991,(1991) /687 RES/S/ ، ص 20 - 29 .

(84) للتفاصيل اكثر حول القرار ينظر : مارسيل سيرل ، المصدر السابق ، ص 96 – 102 . ؛ صابرين عبد الرحمن القريناوي، دور الأمم المتحدة في النظام الدولي: دراسة مقارنة في انتهاء الحرب الباردة حتى أحداث 11 أيلول 2001 ومن احداث 11 ايلول 2001 حتى عام 2007، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2008، ص 94.

(85) محمد جميل فهد بركات الشوابكه، المصدر السابق، ص 126.

(86) اتخذ القرار بالجلسة رقم(2982) بأغلبية 10 صوتا مقابل ثلاث اصوت (اليمن ،كوبا، زمبابوي) وامتناع عضوين عن التصويت (الصين ، الهند) احتوى على مقدمة (8 فقرات) . للمزيد حول نص القرار ينظر : الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار 688، المؤرخ في 5 نيسان 1991، (1991) /688 RES/S/ ، ص 29 - 30 .

(87) بن بلخير ثلجة و غضبان فريدة ، حرب الخليج الثانية وانعكاساتها على العلاقات الامريكية العراقية 1990 – 1991 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف – المسيلة ، 2019 ، ص 39 .

(88) أفياء وطن عنيد الزيادي، المصدر السابق، ص 62 .

(89) United Nations , Department of public information , the United nations and Iraq - Kuwait conflict , 1990-1991 , p 43.

(90) للمزيد ينظر الجدول في الملحق رقم واحد.

(91) اتخذ القرار بالجلسة رقم(2983) احتوى على مقدمة (3 فقرات) . للمزيد حول نص القرار ينظر : الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار 689، المؤرخ في 9 نيسان 1991، (1991) /689 RES/S/ ، ص 30 - 31 .

(92) المصدر نفسه .

(93) اتخذ القرار بالجلسة رقم(2987) بأغلبية 14 صوتا مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن التصويت(كوبا) احتوى على مقدمة (10 فقرات) . للمزيد حول نص القرار ينظر : الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات و المقررات ،S/INF/47-1991- 1992/ ، الوثائق الرسمية: السنه السادسة والاربعون، 1991، الحالة بين العراق والكويت، ص36 .

(94) حول نص القرار ينظر: الامم المتحدة ، مجلس الامن ، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار 692، المؤرخ في 20 أيار 1991. (1991) /RES/S 692 ص 35 - 36 .؛ قحطان حسين طاهر، المصدر السابق، ص 56- 57.

(95) اتخذ بالجلسة رقم(2994) بالإجماع واحتوى على مقدمه و (4) فقرات. ينظر: الامم المتحدة ، مجلس الامن ، القرارات والمقررات، 1992-1991 - S/INF/ 47 ، الوثائق الرسمية: السنه السادسة والاربعون، 1991، الحالة بين العراق والكويت، ص 37.

(96) اتخذ القرار بالجلسة رقم(2994) بالأجماع احتوى على مقدمة (6 فقرات) . للمزيد حول نص القرار ينظر : الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار 700، المؤرخ في 17 حزيران 1991، (1991) /RES/S 700/ ، ص 37- 38 .

(97) حول نص القرار ينظر: الأمم المتحدة ، مجلس الامن ، القرارات، الحالة في العراق ، القرار 699 ، المؤرخ 17 حزيران 1991 ، (1991) ,RES/S 699/ ، ص 36 - 37 .

(98) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار 700، المؤرخ في 17 حزيران 1991، S/RES/700/ 1991 ، ص 37- 38 .

(99) اتخذ في الجلسة رقم (3004) بالإجماع، واحتوى القرار على مقدمه و(3 فقرات). ينظر: الامم المتحدة، مجلس الامن، التقارير السنوية، 16 حزيران 1991- 15 حزيران 1992،1992-1991/2/47/A, JUNE 1993 الجزء الاول ، الفصل الاول ، الحالة بين العراق و الكويت ، ص 39 .

(100) للمزيد حول نص القرار ينظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار 705، المؤرخ في 15 آب 1991، (1991) ,RES/S 705/ ، ص 40 - 41 .

(101) اتخذ في الجلسة رقم(3004) بأغلبية 13 صوتا مقابل صوت واحد (كوبا) وامتناع عضو واحد (اليمن)، واحتوى القرار على مقدمه و(9 فقرات). ينظر: الامم المتحدة، مجلس الامن، التقارير السنوية، 16 حزيران 1991- 15 حزيران 1992، JUNE 1993 1992-1991/2/47/A،، الجزء الاول ،الفصل الاول ، الحالة بين العراق والكويت ، ص 39 .

(102) للمزيد حول نص القرار ينظر : الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار 706، المؤرخ في 15 آب 1991,(1991) RES/S 706/ , ص 42- 43 .

(103) اتخذ في الجلسة رقم (3004) بالإجماع، واحتوى القرار على مقدمه و(6 فقرات). للمزيد حول نص القرار ينظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن ، القرارات، الحالة في العراق ، القرار 707، المؤرخ في 15 اب 1991، (1991)/RES/S 707/ ، ص 44-47 .

(104) المصدر نفسه .

(105) اتخذ في الجلسة رقم (3008) اغلبيه 13 صوتا مقابل صوت واحد (كوبا) وامتناع (اليمن) عن التصويت ، احتوى على مقدمة و(12 فقرات) . الامم المتحدة، مجلس الامن، التقارير السنوية، 16 حزيران 1991- 15 حزيران 1992، JUNE 1993 1992-1991/2/47/A, ، الجزء الاول ،الفصل الاول ، الحالة بين العراق والكويت، ص 53.

(106) للمزيد حول نص القرار ينظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن ، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار 712، المؤرخ في 19 أيلول 1991، (1991)/RES/ S 712/ ، ص 48 .

(107) اتخذ في الجلسة رقم (3012) بالإجماع، واحتوى القرار على مقدمه و(9 فقرات). للمزيد حول نص القرار ينظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن ، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار 715، المؤرخ في 11 تشرين الاول 1991، (RES/S/ 715/(1991 ، ص 51-54 .

(108) المصدر نفسه .

المصادر و المراجع

اولا : القرارات :

الامم المتحدة ، مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق و الكويت ، القرار 660 المؤرخ في 2 اب 1990 ، 1990 / 660 /S RES / .

الامم المتحدة ، مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق و الكويت ، القرار 661 المؤرخ في 6 اب 1990 ، 1990 / 661 RES / S / .

الامم المتحدة ، مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق و الكويت ، القرار 662 المؤرخ في 9 اب 1990 ، (1990) / 662 RES / S/.

الامم المتحدة ، مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق و الكويت ، القرار 664 المؤرخ في 18 اب 1990 ، (1990) / 664 RES / S/.

الامم المتحدة ، مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق و الكويت ، القرار 665 المؤرخ في 25 اب 1990 ، (1990) / / RES / S 665 .

الامم المتحدة ، مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق و الكويت ، القرار 666 المؤرخ في 13 ايلول 1990 ، (1990) / / RES / S 666./

الامم المتحدة ، مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق و الكويت ، القرار 667 المؤرخ في 16 ايلول 1990 ، (1990) / / RES / S 667./

الامم المتحدة ، مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق و الكويت ، القرار 669 المؤرخ في 24 ايلول 1990 ، (1990) / / RES / S 669./

الامم المتحدة ، مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق و الكويت ، القرار 670 المؤرخ في 25 ايلول 1990 ، (1990) / / RES / S 670./

الامم المتحدة ، مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق و الكويت ، القرار 674 المؤرخ في 29 تشرين الاول 1990 ، (1990) / / RES / S 674./

الامم المتحدة ، مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق و الكويت ، القرار 677 المؤرخ في 28 تشرين الثاني 1990 ، (1990) / / RES / S 677./

الامم المتحدة ، مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق و الكويت ، القرار 677 المؤرخ في 29 تشرين الثاني 1990 ، (1990) / / RES / S 678./

الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار 686، المؤرخ في 3 اذار 1991، /RES /S 686/(1991) .

الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار 687، المؤرخ في 3 نيسان 1991 /687 /RES/S (1991),.

الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار 688، المؤرخ في 5 نيسان 1991، /688 /RES/S (1991) .

الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار 689، المؤرخ في 9 نيسان 1991، /689 /RES/S (1991).

الامم المتحدة ، مجلس الامن ، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار 692، المؤرخ في 20 أيار 1991. (/692 /RES/S (1991).

الأمم المتحدة ، مجلس الامن ، القرارات، الحالة في العراق ، القرار 699 ، المؤرخ 17 حزيران 1991 ، (1991) ,699 /RES/S.

الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار 700، المؤرخ في 17 حزيران 1991، /700 /RES/S (1991).

الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار 705، المؤرخ في 15 آب 1991، ,705 /RES/S (1991).

الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار 706، المؤرخ في 15 آب 1991 706 /RES/S . (1991),

الأمم المتحدة، مجلس الأمن ، القرارات، الحالة في العراق ، القرار 707، المؤرخ في 15 اب 1991، /RES/S 707/(1991).

الأمم المتحدة، مجلس الأمن ، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار 712، المؤرخ في 19 أيلول 1991، RES/ S /712/(1991).

الأمم المتحدة، مجلس الأمن ، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار 715، المؤرخ في 11 تشرين الاول 1991، ./RES/S 715/(1991)

ثانيا : القرارات و المقررات :

الامم المتحدة ، مجلس الامن ، القرارات والمقررات ، 1990 - 1991 /46/ INF/ S ، الوثائق الرسمية : السنة الخامسة والاربعون ، 1990 ،الحالة بين العراق و الكويت.

الامم المتحدة، مجلس الامن، القرارات والمقررات 1991-1990-S/INF/46/ ، الوثائق الرسمية: السنه الخامسة والاربعون، 1990، الحالة بين العراق والكويت.

الامم المتحدة، مجلس الامن، القرارات والمقررات 1992-1991-S/INF/47/ ، الوثائق الرسمية: السنه السادسة والاربعون، 1991، الحالة بين العراق والكويت.

الامم المتحدة، مجلس الامن، القرارات والمقررات 1992-1991-S/INF/47/ ، الوثائق الرسمية: السنه السادسة والاربعون، 1991، الحالة بين العراق والكويت.

الامم المتحدة، مجلس الامن، القرارات والمقررات 1992-1991-S/INF/47/ ، الوثائق الرسمية: السنه السادسة والاربعون، 1991، الحالة بين العراق والكويت.

الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات و المقررات ،1992-1991-S/INF/47 / ، الوثائق الرسمية: السنه السادسة والاربعون، 1991، الحالة بين العراق والكويت.

الامم المتحدة ، مجلس الامن ، القرارات والمقررات، 1992-1991 - S/INF/ 47 ، الوثائق الرسمية: السنه السادسة والاربعون، 1991، الحالة بين العراق والكويت.

ثالثا : التقارير السنوية :

الامم المتحدة ، مجلس الامن ، التقارير السنوية 16 حزيران 1990 - 15 حزيران 1991 ، 1990 - 1991 -2/ 46 / A (ب.ت)، الجزء الاول ، الفصل الرابع، الحالة بين العراق و الكويت.

الامم المتحدة ، مجلس الامن ، التقارير السنوية 16 حزيران 1990 - 15 حزيران 1991 ، 1990 - 1991 -2/ 46 / A (ب.ت)، الجزء الاول ، الفصل الرابع، الحالة بين العراق و الكويت.

الامم المتحدة ، مجلس الامن ، التقارير السنوية 16 حزيران 1990 - 15 حزيران 1991 ، 1990 - 1991 -2/ 46 / A (ب.ت)، الجزء الاول ، الفصل الرابع، الحالة بين العراق و الكويت .

الامم المتحدة ، مجلس الامن ، التقارير السنوية 16 حزيران 1990 - 15 حزيران 1991 ، 1990 - 1991 -2/ 46 / A (ب.ت)، الجزء الاول ، الفصل الرابع، الحالة بين العراق و الكويت.

الامم المتحدة ، مجلس الامن ، التقارير السنوية 16 حزيران 1990 - 15 حزيران 1991 ، 1990 - 1991 -2/ 46 / A (ب.ت)، الجزء الاول ، الفصل الرابع، الحالة بين العراق و الكويت.

الامم المتحدة ، مجلس الامن ، التقارير السنوية 16 حزيران 1990 - 15 حزيران 1991 ، 1990 - 1991 -2/ 46 / A (ب.ت)، الجزء الاول ، الفصل الرابع، الحالة بين العراق و الكويت.

الامم المتحدة، مجلس الامن، التقارير السنوية، 16 حزيران 1991- 15 حزيران 1992،1992-1991/A/47/2, JUNE 1993 الجزء الاول ، الفصل الاول ، الحالة بين العراق و الكويت.

الامم المتحدة، مجلس الامن، التقارير السنوية، 16 حزيران 1991- 15 حزيران 1992 ،-1991/A/47/2, JUNE 1993 1992 الجزء الاول ، الفصل الاول ، الحالة بين العراق و الكويت.

الامم المتحدة، مجلس الامن، التقارير السنوية، 16 حزيران 1991- 15 حزيران 1992، 1992-1991/A/47/2, JUNE 1993 ، الجزء الاول ،الفصل الاول ، الحالة بين العراق والكويت.

رابعا : وثائق دار الكتب و الوثائق العراقية :

د .ك .و ، الامين العام ، ملف رقم 611، مذكرة الكويت الى الامين العام لجامعة الدول العربية بتاريخ 18 تموز 1990 ترد فيها على اتهامات العراق.

خامسا: الرسائل و الاطاريح الجامعية :

افياء وطن عنيد الزيادي ، العلاقة بين العراق والأمم المتحدة في ضوء الفصل السابع بعد سنة 2003، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2011.

بدر عواد برغش علي الزوبعي ، حرب الخليج الثانية و اثرها على الامن القومي العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية و الدولية ، الجامعة المستنصرية ، 2005.

بسمه ماجد حمزه المسعودي، الاثار الاقتصادية والسياسية لقرارات الأمم المتحدة تجاه العراق من 1990– 2008، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعه النهرين، 2011.

بشار واصف فخر الدين ، دور الجامعة العربية في ازمة الخليج 1990 ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ، الجامعة الاردنية ، 1995.

بن بلخير ثلجة و غضبان فريدة ، حرب الخليج الثانية وانعكاساتها على العلاقات الامريكية العراقية 1990 – 1991 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف – المسيلة ، 2019.

زياني نوال، العقوبات غير العسكرية في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وتطبيقاتها على العراق، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية ، الجمهورية الجزائرية، 2015.

صابرين عبد الرحمن القريناوي، دور الأمم المتحدة في النظام الدولي: دراسة مقارنة في انتهاء الحرب الباردة حتى أحداث 11 أيلول 2001 ومن احداث 11 ايلول 2001 حتى عام 2007، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2008.

علي عطية كامل الازيرجاوي ، دور الولايات المتحدة الامريكية في فرض الحصار الاقتصادي على العراق من خلال مجلس الامن الدولي 1990 – 2001 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، 2020.

قحطان حسين طاهر، الأمم المتحدة وإدارة النزاع العراقي– الكويتي للحقبة(1990– 2012)، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعه بغداد، 2014.

محمد جميل فهد بركات الشوابكة، أزمة الخليج في مجلس الأمن الدولي آب 1990– 1991، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1992.

محمد عمران المريض، التدخل العسكري لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية ترهونة، جامعة المرقب، ليبيا، 2009.

نهرين جواد شرقي العارضي ، السياسة الخارجية المصرية تجاه العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد.

يامن عبد الله سرحان ، واقع منظمة الامم و اتجاهات اصلاحها في ظل المتغيرات الدولية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ، جامعة دمشق ، 2010.

سادسا : الكتب العربية و المترجمة :

باسم كريم سويدان الجنابي، مجلس الأمن والحرب على العراق عام 2003 دراسة في واقع النزاع ومدى مشروعية الحرب، دار زهران للنشر و التوزيع ، 2006.

باسيل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي 1990– 2005 دراسة توثيقية وتحليلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

بيار سالينجر و اريك لوران ، حرب الخليج الملف السري ، ط 11 ، شركة المطبوعات ، بيروت ، 1993.
جيف سيمونز ، التنكيل بالعراق العقوبات و القانون و العدالة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998.
جيمس بيكر ، مذكرات سياسة الدبلوماسية ، ط 2 ، ترجمة: مجيد مهدي شرشر ، مكتبة مدبولي للنشر ، القاهرة ، 2002.
جين إدوارد سمث ، حرب جورج بوش، ترجمة: محمود برهوم ونقولا ناصر، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، 1992.
الحرس الوطني الكويتي ، حكام دولة الكويت ، مديرية التوجيه المعنوي ، الكويت ،(د . ت).
حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945 ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1992.
حسن نافعة، وردود الفعل الدولية تجاه الغزو، الغزو العراقي للكويت(المقدمات _ الوقائع _ ردود الفعل _ التداعيات)، سلسلة عالم المعرفة، 195، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995.
سامي عصاصة ، هل انتهت حرب الخليج دراسة جدلية في تناقضات الازمة ، مكتبة بيسان للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1994.
السيد عبد العاطي ، علم اجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية ،2001 .
طه محيميد جاسم الحديدي، الجزاءات الدولية في ميثاق الامم المتحدة ، دار الكتب القانونية ، مصر ، 2013.
عبد الخالق عبد الله ، ازمه الخليج : خلفية الازمة ، دور الإدراك و الادراك الخاطئ ازمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.
عبد الكريم بإسماعيل، الاستراتيجية الامريكية تجاه العراق من بوش الى بوش– المحددات والانعكاسات، دار الراية للنشر، عمان ، 2015.
عبد علي كاظم المعموري ، بسمه ماجد المسعودي، الأمم المتحدة والتضحية بالأمن الإنساني في العراق، حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2011 .
علي الدين هلال ونيفين سعد، النظم السياسية و العربية قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
مارسيل سيرل ، ازمة الخليج و النظام العالمي الجديد ، ترجمة : حسن نافعة ،مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، القاهرة ، 1992.
محمد الرميحي ، اصداء حرب الكويت ردود الفعل العربية على الغزو و ما تلاه، دار الساقي ، بيروت ، 1994.
مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق يوميات وثائق تقارير ، الوثيقة 5 – 24 .
نبيل السمان، امريكا وخفايا حرب الخليج ، ط 2 ، عمان، 1990 .
وديع طوروس، الحصار الاقتصادي، المؤسسة الحديثة، بيروت، 2011.
وزارة العلوم والتكنولوجيا العراقية، هيئة الرقابة الوطنية، قسم وسائل الإيصال، قرارات مجلس الأمن الدولي التي تخص الشأن العراقي للفترة من 2 آب 1990 ولغاية 2 تشرين الثاني 2013، (د .ت).

سابعا : الكتب الاجنبية :

1-United Nations , Department of public information , the United nations and Iraq – Kuwait conflict , 1990-1991.

ثامنا : البحوث المنشورة :

حميدة علي جابر ، استراتيجيات منظمة الاوبك لضبط اسعار النفط العالمي واثرها على استقرار الاقتصاد العراقي ، مجلة جامعة الامام جعفر الصادق (ع) للدراسات القانونية ، كلية القانون ، العدد 1 ، 2021.
صداع دحام طوكان ، مسؤولية الامم المتحدة تجاه العراق ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، العدد 7 ، 2017.
عبد الامير الانباري، نظام عقوبات الأمم المتحدة حاله العراق، المستقبل العربي، العدد 215 كانون الثاني 1997.
عبد الله الأشعل : الجوانب القانونية لازمة الخليج و نظام الجزاءات الدولية، مجلة السياسة الدولية ، الاهرام ، العدد103 ، 1991.
عقيل غالب يونس الياسري ، الموقف الدولي من الاجتياح العراقي للكويت 1990 – 1991 دراسة تاريخية ، مجلة العلوم الانسانية ، كلية التربية للعلوم الانسانية المجلد 14 ، العدد 4 ، 2023.

علي جودة صبيح المالكي, منتهى صبري مولى المنصوري ، الموقف اليمني من الاحتلال العراقي للكويت 1990 – 1991 ، مجلة الخليج العربي ، المجلد 49 ، العدد 3 ، ايلول 2021.

قحطان احمد سليمان الحمداني، ازمة الخليج العربي، العدد 3 ، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، مطبعة الشرق، بغداد ، كانون الأول 1991.

مجدي علي عبيد، المقدمات السياسية للغزو، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 102 ، تشرين الاول 1990.

وداد حماد مخلف ، الابعاد الجيوبولوتيكية للعلاقات الدولية (العراق و الكويت انموذجا) دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية ، العدد 3 ، 2012.

تاسعا: الصحف :

صحيفة الرأي، العدد 7366 ، 27/ 9 / 1990.

عاشراً : المواقع الالكترونية :

موقع موسوعة عريق ، عبد الله صالح الاشطل ، تم الاطلاع عليه 17 اذار 2024 www.areq.net